الرئيس المهفوف وتلامذته

عبد الحكيم حيدر

عاش العالم فاصلا تهريجيا من أربع سنواتٍ لم يشهدها التاريخ المعاصر من قبل، اللهم إلا في أحلام رعاة البقر وتجّار البهارات في أيام القراصنة قبل القوانين المنظمة للملاحة والتجارة. عاش العالم فترةً من التهريج السياسي، اختتمها أنصار الرئيس الأميركي، ترامب، بتحريضٍ مسبق منه، بمسرحيةٍ هزليةٍ من مسرحيات روض الفرج، تلك التي كانت ترفّه عن تجّار القطن والموظفين ورجال الأحزاب والقصر وكبار الملّاك وتجّار الأفيون وفتوات المناطق الشعبية، مسرحية من مسرحيات القطاع الخاص، معظم أبطالها من المتعصبين ضد المهاجرين وأصحاب الخطاب الشعبوي لعمل «شو سياسي» في الوقت الضائع لرجلٍ مهفوفٍ أخرجته الصناديق بلطف، فحاول، في آخر أيامه، أن يقلد تلامذته في بلاد العرب في إعادة الملك بعد ضياعه، بعمل مسرحي مضروب وممصّر قوامه البلطجة والعنف.

أدرك العالم أن السماسرة لا يصلحون للحكم، وأن المهفوفين يجب أن يوضعوا في أماكنهم الطبيعية بجوار كلابهم وأحصنتهم ومضارب الغولف وحمامات السباحة، بعيدا عن حكم الناس، مهما كانت أرصدتهم في البنوك، قبل أن يحوّلوا العالم إلى ما يشبه العصابات، والعودة به قرنين أو أكثر إلى الوراء، بالسلب والنهب، كما حدث في فترة الفتنة ما بين الأمين والمأمون عربياً، واستخدام العامة في المقتلة، أو ما حدث أمام قصر الاتحادية من سنوات سبع، بأطفال الشوارع والكولة والبلطجية بفلوس رجال الأعمال والأجهزة واستخدام الشتائم والسباب والكتابات على الجدران، بسبّ أم رئيسٍ منتخب باسمها، «شيء يذكّرك بالتشليح في الحارات الشعبية وفرش الملايةٍ»، أو احتلال وزارة الثقافة بالنخبة، كأول عمل ثوري، فرش الأرض بالورد للسيسي بالتأكيد، أو استخدام الونش في محاولةٍ لخلع باب قصر الاتحادية، ورمي المولوتوف وإشعال الحرائق أيضا في الفنادق والمجمّعات العلمية والمدارس، ووقوف نسوة مؤجّرات أمام باب قصر الاتحادية لرفع شباشبهن، وسب رئيسٍ منتخبٍ شرعي، وإرسالهن إلى النيابات شكليا، وتفرج النيابات عنهن، حتى وصل الحد بوكلاء النيابة إلى دخول دار القضاء العالي بالطبنجات ومحاصرة النائب العام، كلها أشياء لها روائح في كتب التاريخ في أيام الفتن المصنوعة والانقلابات وقتل الخلفاء والأمراء، سواء في القلعة أو دار الخلافة أو في منازلهم أو في أوقات صلاتهم، فما أقرب اليوم في أميركا بما تم من سنوات سبع ببشائع تاريخنا العربي في بطون الكتب. كلها فواصل بشعة من أناسٍ وصلوا إلى الحكم بالدم أو الانقلابات أو المال والسمسرة أو القسم على المصاحف بنيّة خطف الملك، حتى بات الكرسي سندهم الوحيد وطوق النجاة لهم، حتى يصلوا إلى قبورهم آمنين، وذلك وهمٌ آخر ليس مكان شرحه الآن. كان على ترامب أن يسأل عن أصول ما يريد الإقدام عليه من تلامذته، فهم تلامذةٌ في أخذ المعونات والمساعدات والأسلحة صحيح، لكنهم أساتذة في إدارة الفتن والدماء.

نعم، عنده فلاسفة وكتّاب وجامعات وبورصة قوية، ولكن ليس عنده «نخنوخ» وعياله. صحيح عنده أمن قومي، ولكن عند تلامذته حفتر، و«حفاتر» كثر في سورية واليمن وتونس والعراق. نعم عنده أصحاب الوشم، ولكن تلامذته عندهم ميراث الزعران حول القلعة وبغداد ودمشق. نعم يمتلك الصواريخ والطائرات المسيرة وغير المسيرة، ولكن تلامذته يمتلكون جيوشا من الجوعى والمعوزين حول أسوار بغداد وحول المعادي والدقي ومدينة نصر وعابدين. نعم عنده صحافة حرة، ولكن تلامذته عندهم «كتبة بالآلاف»، يمتدحونهم صبح مساء، حتى وإن تلاقى حكامهم مع تاجرة جرجير تحت كوبري في الزمالك فجراً. نعم عنده إعلام بالمليارات، ولكن تلامذته عندهم إبراهيم عيسى، يقف بكرشه وحمالاته في الاستديو مساء بالسواطير والشواكيش وفردة كاوتش قديمة يكتب عليها «الاستبن»، كي يتمكّن من إزاحة محمد مرسي عن الحكم بسهولة، بعد شغل معلمين وحشود، وكان بالطبع من الصعب على سمسار عقاراتٍ أن يتقن تلك الحرفة في يومين وليلة.

عندما تجدّد روسيا حكم الأسد

غازي دحمان

جرت العادة أن تمهّد روسيا للإجراءات التي تعتزم القيام بها في سورية، عبر منابرها الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، بغرض جعل الأمر المراد إجراؤه يتحوّل، مع الزمن، إلى مسألة قابلة للأخذ والرد في مرحلةٍ أولى، ثم تحويلها إلى قضيةٍ ممكنة، وعندما تصبح في هذا المجال تنبري دبلوماسيتها إلى تبنّيها، وثم يقرها الكرملين نهائياً.

يبدو أن روسيا حرقت جميع تلك المراحل في مسألة إعادة تجديد الحكم لبشار الأسد، وبدأت بتبنّي التجديد ومطالبة الأطراف الدولية بمباركته، أو على الأقل، عدم معارضته، بذريعة عدم التأثير على الاستقرار وسير عمل المؤسسات في سورية على ما أكّد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، حتى لو لم يتم إقرار دستور جديد وفق مقتضيات تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 الخاص بإيجاد حل للأزمة السورية.

وبحسب الرأي الروسي، لا داعي للاستعجال، ولا لتحديد أطر زمنية لنهاية عمل اللجنة الدستورية، فالحل الدائم يستلزم التمهل، حتى يكون مضموناً وراسخاً، وكأن سورية لا تمرّ بأزمة مدمّرة، وأن كل يوم زيادة في تأخير الحل يدفع الشعب السوري ثمنه دماءً وعذابات، حيث لا حل لقضايا اللاجئين والمعتقلين والمطلوبين للأجهزة الأمنية، كما لا حل للأزمات الطاحنة التي يعاني منها السوريون الواقعون تحت سلطة النظام.

والواضح أن ما تريده روسيا، ومن خلفها نظام الأسد، هو تحقيق المكاسب في كل الحالات، بمعنى إجراء الانتخابات التي تضمن فوز الأسد، وفي الوقت نفسه، ادعاء الالتزام بتطبيق القرارات الدولية، ما دامت اللجنة الدستورية تجتمع، من حين إلى آخر، وليس مهماً مضامين نقاشات هذه اللجنة وكيفية سير عملها. المهم أن النظام يرسل وفده لحضور اجتماعاتها. أما متى تتوصل إلى نتائج وحلول، فذلك ما لا ينبغي أن يطالب به المجتمع الدولي، ويلح عليه.

والأصل في مثل هذه الأوضاع أن يصبح الالتزام بتنفيذ القرار الدولي هو الأساس، ما يعني تعطيل أي إجراءٍ مخالف، وتأجيل الانتخابات الرئاسية إلى حين التوصل إلى اتفاق، وإلا فماذا تعني الأزمة؟ ولكن روسيا تتعامل مع الموقف، وكأن تطبيق القرار الدولي ومندرجاته ما هو إلا لزوم ما لا يلزم، أو حتى سقط متاع، باعتبار أن الزمن تجاوزه، وتغيرت المعطيات، إلى درجة أن تطبيقه قد يكون من عوامل عدم الاستقرار، وتخريب ما تم إنجازه لصالح تقدّم سورية واستقرارها!

وبعيداً عما تريده روسيا وترغب به ووسائلها في إخراج عملية التجديد للأسد، ما هي خياراتها في مواجهة تداعيات هذا الإجراء، وهل تستطيع تحمّلها؟ ليس سراً أن العالم، في أغلبه، وضع روسيا أمام خيارين: الالتزام بتطبيق القرار الدولي الخاص بحل الأزمة السورية، بما يعنيه ذلك من تطبيق للسلال الأربع في هذا القرار، أو بقاء سورية بلداً منبوذاً ومحاصراً. ولكن، من الظاهر أن روسيا التي تعتبر سورية «درّة تاج» إنجازاتها على الصعيد الدولي، لا تريد الخروج من حالة النشوة التي يضعها فيها هذا الشعور، بل تطمع بتحقيق المزيد والمزيد، فلا تكتفي بما خطّطت لتحقيقه، بل تريد أيضاً تحقيق ما لم تخطّط له بعد، لهذا تبدو إدارتها الأزمة غير منطقية، ولا تتوافق مع المنطق والممكن، في عالم يقوم على الاستقطاب والتنافس والصراع.

وليس تنجيماً ولا رغبوية هنا القول إنه سيكون لهذه السياسة انعكاساتها الخطيرة على سورية، أولها جعل التقسيم واقعاً نهائياً وأبدياً يستحيل تغييره، في ظل اختلاف القوى المسيطرة على البلاد وتنوّعها، حيث خطوط القتال تجمّدت، وأصبح تغييرها بالقوّة مغامرة خطرة، ولعباً في توازنات القوى، لا تستطيع روسيا الإقدام عليه. والأخطر تحطّم المجتمع السوري، بقيمه وأخلاقياته، وهبوط قيمة العمل والتعليم والنظام وتدنيها، والبحث عن الخلاص الفردي بأي وسيلة، في ظل انتشار النهب والسطو والخطف والفديات من جهات مرتبطة عضوياً بهيكلية النظام الحاكم، وغير خاضعة، في الوقت نفسه، لأي قانونٍ أو ضابط.

لن تستطيع روسيا فرض عملية تجديد الأسد، فلن يختلف الغد عن اليوم والأمس، وكل ما تفعله روسيا هو زيادة منسوب التدمير والخراب، والظن أن السوريين، بموالاتهم ومعارضتهم، سيقطعون هذه الصيرورة، ولن يتأخروا عن ذلك كثيراً.

(كاتب فلسطيني)

الشامتون بأميركا... الصين على مفترق الطريق

دلال البزري

لطالما شكّل ترامب حجةً علنية للاستبداد والحكم الاعتباطي. نال إعجابه وأحياناً «صداقته» ديكتاتوريون من الوزن الثقيل، أمثال عبد الفتاح السيسي أو كيم جونغ أون (كوريا الشمالية)، أو الوزن الأخف، مثل جايير بولسونارو (البرازيل)... ولكن ترامب كان أيضاً حجةً ضمنية، أقوى من العلنية، لشتى أنواع الممارسات الحاكمة المتأصّلة في البلدان غير الديمقراطية. خلال السنوات الأربع من حكمه، انقطع شرْش الحياء لدى «مسؤولي» أنظمة هذه البلدان، فصار الصهر، والأهل من أبناء وبنات، يتقلّدون زمام الحكم بمشاركة آبائهم وأعمامهم، وأحياناً أجدادهم. وصار من العاديات أن يصدر عن أعلاهم شأناً الكلام الفارغ والكاذب، الجاهل والركيك. ولا يهمّ لا حساب ومصداقية ولا نقد. بالعكس، إحساسٌ بالغبطة العارمة من أن الحاكم وجوقته قد ازدادوا شهرة. لا يقلون شهرة عن نجوم «تلفزيون الواقع». كما يجب ترامب أن يكون وأن يبقى. ترامب خدم أرذل حكام الأرض خدمةً جليلة، بأن منحهم شرعية عدم شرعيتهم، وأطلق العنان لشهوتهم الاستبدادية. بدراية منهم، أو رعونة، لا فرق.

ولكن عندما وقعت الواقعة، وهجم شبيحة ترامب على مبنى الكونغرس، على الطريقة المألوفة عندنا، كانت شماتة أولئك الحكام بكل أميركا. أقوى الشامتين، أسرعهم، أوضحهم لغة، كان الرئيس الإيراني حسن روحاني: «أحداث الكونغرس تظهر مدى فشل الديمقراطية الغربية (...) إنها بلا أسس قوية»، قال روحاني في اليوم التالي على هجوم الكونغرس. آخذاً على ترامب «شعبويته»، و«تدميره» أميركا...

أتباع النظام الإيراني لم يتأخروا في تكرار عبارات روحاني، بصيغ قليلة الفرق، ولكن بعزم المنتشي بمصيبة عدوه. طبعاً، ليس من الصعب إيجاد القوة الريادية التي استلهم منها ترامب ممارساته وخطاباته وطريقته في إدارة الحكم. فضلاً عن شبيحته الذين صنعوا حدثاً لا يختلف كثيراً عن ذاك الذي صنعه «حرّاس» الثورة الإيرانية وأزلامهم في إيران، وفي البلدان التي سيطر عليها ذاك «الحرس»: اقتحام السفارة الأميركية في طهران عام 1979. الدموية التي تتّسم بها ردود أفعال «الحرس الثوري» والنظام الإيراني على أي احتجاج شعبي. وقائع 7 أيار الإجرامية بقيادة حزب الله الإيراني ضد بيروت. تعطيل البرلمان اللبناني أشهرا بقرار من الحزب نفسه، من أجل فرض مرشّح رئاسي بعينه، هو ميشال عون. الهجمات المتفرّقة والجرائم التي ارتكبتها مليشيات «الحرس الثوري» بحقّ المؤسسات السورية والشعب السوري. بل إذا أردنا الاختصار: ضرب الدولة ومؤسساتها وقوانينها وأعرافها ودستورها، الضعيفة أصلاً، عبر إنشاء دويلةٍ بديلة، أو دويلاتٍ منافسة، بقيادة مليشيات، تتفوق على الدولة قوة وبطشاً وتمويلاً وتنظيماً وتسلحاً... ولكن لا مَرايا عند الجماعة! ولا بالتالي لا نقاش حقيقيا. فقط كلام مناسب للحدث. يجب أن يُقال، وإلا فكيف يتم الدفاع عن الإستبداد؟ هل توجد مناسبة أكثر حظاً للطعن بالديمقراطية؟ وبتلك الهلوسة التي تصيب الشعب الإيراني بوجه نظام ساحقٍ ماحق؟ نظام مهلك فوق ذلك لشعوبٍ أخرى سرَق قرارها؟ والطريف في الموضوع أن الحكم الإيراني الذي أكلَ صفعةً على يد ترامب بعد إلغائه الاتفاق النووي، يعتمد الآن على الرئيس بايدن، ابن الديمقراطية «الفاشلة»، فاقدة «الأسُس القوية»، من أجل العودة إلى الاتفاق.

ما علينا .. الشماتة بأميركا، وبهذا الموضوع بالذات، هي من أجل ترويج فكرة أخرى: إن الاستبداد هو وحده النظام القابل للحياة. خصوصاً أن عرين الديمقراطية هي دولة إمبريالية، تطمح، منذ انهيار السوفيات، إلى قيادة العالم بمفردها. وبروباغندا الشماتة تغْرف من مشاعرها المعادية لتلك الإمبريالية أساساً إعلامياً لخوض معركتها ضد الديمقراطية نفسها. والحال أن علينا هنا الفصل بين الأمرين: بين أن أميركا ذات مطامح إمبريالية، قديمة، وأن نظامها السياسي يعتمد على التداول السلمي القانوني للسلطة. لا على رعاع الشوارع وشبّيحة المليشيات المنظّمة.

الديمقراطية ليست موجودة في الطبيعة. إنها اختراع إنساني. وهي لذلك قابلة لأن تموت. وقد مرّت على تاريخها مَيْتات عدة. نعم، حتى لو كانت عريقةً، فقد تجد من بين أبنائها من يطمح إلى حكم غير ديمقراطي. وجديد الأمثلة كان الزعيم النازي أدولف هتلر، الذي قبض على السلطة العليا، بفضل وفاة منافسه أوتو ويلز، وتشبيحات رعاعه التي مكّنته من السيطرة على كل مؤسسات ألمانيا الرسمية. لذلك تنطبق أسطورة صخْرة سيزيف على دروب الديمقراطية، كما تنطبق على كل مِحن الحياة: وعلى سيزيف الصعود إلى فوق، محمّلاً بصخرة أكبر منه وأثقل. ومن المحتَّم أنه سوف يهوي بالصخرة، ولكنه يعود فيحاول ثانية، إلى ما لا نهاية .. وهذا ما يجعل الديمقراطية تتمتع بتواضع من أخذ الأمور بالنسبية اللازمة. أي إنها، أي الديمقراطية، ليست طوبى، ولا تَعِد بالجنة إلا على لسان ديماغوجييها. تعترف بعيوبها وتحاول كل مرّة أن تصحّحها، بنجاح نسبي أيضاً. الديكتاتورية بدورها لَيست أيضاً موجودة في الطبيعة، وهي اختراع إنساني، قابل للحياة والموت. والفرق بينها وبين الديمقراطية هو استقرارها على اضطراب مكشوف ومستور، معروف بدموية أركانها وغطرستها، اضطرارها الدائم إلى الكذب، أو الإخفاء أو التشويه. وذلك كله ثمناً لطوبى لا يعرف أحدٌ كيف ستتحقق. فتفكير الديكتاتورية مطلق، لا يعرف النسبية، إلا في جلسات ضيقة لرجالاتها، خصوصاً في حسابات موازين القوى، ويكون لسانها لحظتها أكثر سينيكية من الشيطان نفسه.

في الديمقراطية الأميركية عيوبٌ لا تُحصى، أهمها تداولها السلطة القائم على أكتاف حزبين كبيرين

وفي الديمقراطية الأميركية عيوبٌ لا تُحصى. أهمها تداولها السلطة القائم على أكتاف حزبين كبيرين. اعتمادها على المال، بحيث يحكمها فاحشو الثراء. بحيث لا مكان في أعلى سلطتها للأصوات أو التيارات المتوسطة أو الصغيرة، أو للائتلافات أو التسويات بين تلك المجموعات. وربما ساهمت هذه العيوب الكبيرة في بزوغ ما شهدناه من أول صعود ترامب إلى الرئاسة، وحتى هجمة الكونغرس: أقصد هلع ملايين البيض من تراجعهم طبقياً وديموغرافياً، وتحوّل ترامب بالنسبة لهم إلى رسول يعيدهم إلى ما كانوا عليه من هيمنة، بل من استعباد للسود (كما تشير الأعلام الكونفدرالية التي كان يحملها مهاجمو الكونغرس، والعائدة إلى الولايات المؤيدة للعبودية في الحرب الأهلية الأميركية في أواسط القرن السابع عشر). هلعٌ يذْكيه ازدياد الفجوة، وبسرعة، بين الفاحشين ثراء والمعدَمين .. يرتفع عددهم مع الوباء. أي فشل النظام الرأسمالي، ليس في تجنّب الهزّات الاقتصادية والصحية وحسب، إنما في الحفاظ على الطبقة الوسطى نفسها.

وهؤلاء الملايين هالهم أن يحتلّ «أسوَد» البيض الأبيض ثماني سنوات متتالية، فانفجرت العنصرية ثانية، وكان لها من المريدين البيض أنصار يكادون يوازون بقوتهم أنصار الاختلاط بين الأعراق والمساواة بينها، فأتى ترامب على حصان هاتين العقدتين الأميركيتين بحلول خيالية، وصوَّر لهم أن أميركا ستعود إلى البيض حصراً، وبأنهم سيسترجعون ازدهارهم القديم.

الآن أميركا قلِقة. والديمقراطيون في العالم قلقون أيضاً. وفِرَق إنقاذ الاستبداد ينعشها هذا القلق. كيف ستتجاوز أميركا عيوبها؟ كيف ستتعامل مع معضلتَيها الوطَنيتَين؟ التفاوت الاجتماعي والعنصرية؟ أم أن أسئلة من هذا النوع لا مكان لها في مجريات تضميد جراح الهجمة التشبيحية على الكونغرس؟ والأهم من ذلك كله، من مصلحة الديمقراطيين أن تنهض أميركا من الدرك الذي كادت أن تبلغه. وإلا صارت مثلها مثل أيٍّ من دولنا المعهودة. وساعتها، تحت قيادة صينية غامضة باطنية، بحزبٍ واحد، بإمبراطور واحد، بأمراء هذا الحِزب، بأصحاب المليارات المعْدودين، بحرياتٍ جماعيةٍ وفرديةٍ معدومة، بأوليغارشية تسمّي نفسها «شيوعية»، بمعسكرات اعتقال تَسَع الملايين ..

(كاتبة لبنانية)

كاريكاتير عماد حجاج

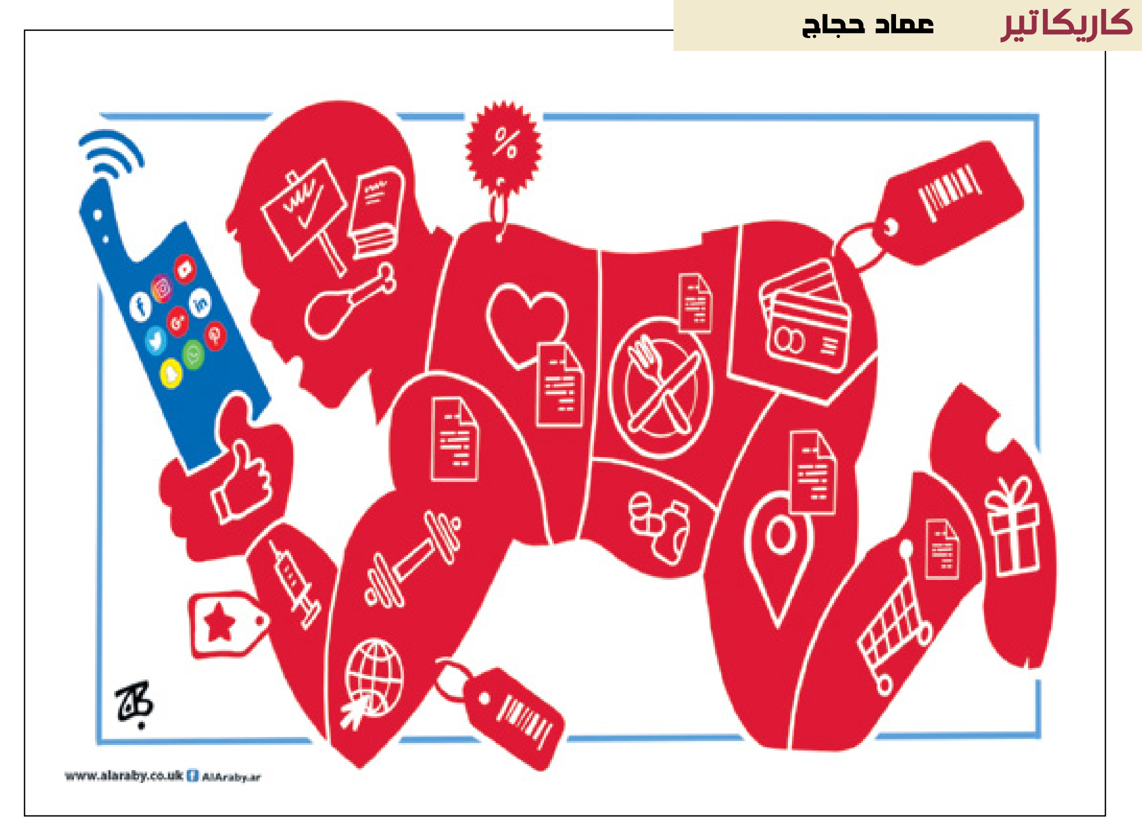

تفاؤل فلسطيني في غير محله

عصمت منصور

بدأ تفاؤل يسري في مفاصل السلطة الفلسطينية، المتكلسة والمهمشة بفعل سياسة الرئيس الأميركي، ترامب، العدائية ضدها، وضد مشروعها السياسي المبني على المفاوضات وحل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي أسس تمسّكت بها الإدارات الأميركية المتعاقبة، وإنْ لفظيا وإعلانيا، أدار ترامب وفريقه الظهر لها، وأظهروا انحيازا مطلقا لإسرائيل، مع تبني مقاربات اليمين الإسرائيلي القائمة على فكرة الضم وشرعنة الاستيطان والتنكر لمبدأ حل الدولتين.

أبدت السلطة هذا التفاؤل بعد إعلان فوز جون بايدن رئيسا للولايات المتحدة، وهو الذي يتبنى، علنا، حل الدولتين، غير أنه تفاؤل سابق لأوانه، ولا يأخذ في الاعتبار الوقائع على الأرض، ومياها كثيرة جرت في النهر خلال العقد الأخير من حكم نتنياهو واليمين في دولة الاحتلال، وتم تتويجها بسنوات ترامب العجاف.

ستتبدّد أحلام العودة إلى المفاوضات، وإعادة إحياء عملية السلام، أمام الواقع الذي تكرّس على الأرض، والثقافة الجديدة التي تهيمن في إسرائيل، ويتنافس فيها (في انتخاباتٍ يغيب عن جدول أعمالها أي ذكر للقضية الفلسطينية) عتاة رموز اليمين المتطرّف، ممن يؤمنون بأرض إسرائيل الكاملة، ولا يعارضون فقط، بل بنوا سيرتهم السياسية على فكرة محاربة حل الدولتين.

لا يعتبر الليكودي جدعون ساعر ورئيس حزب البيت اليهودي نفتالي بينت، واللذان يقفان على يمين نتنياهو، وينافسانه على رئاسة الحكومة، من دعاة ضم الأراضي الفلسطينية، ومعارضي العودة إلى المفاوضات فقط، بل هما ممن وقفوا في وجه نتنياهو عندما تراجع عن الضم مؤقتا، وهاجما خطاب «بار ايلان» في يونيو/حزيران 2009، وتبنى فيه نتنياهو، لفظيا وتحت ضغط إدارة الرئيس الأميركي السابق، أوباما، حل الدولتين. كما أن لهما سجلا حافلا في دعم الاستيطان وتنفيذ أجندة اليمين، وهو ما أحدث مفارقة تبدو من سخريات القدر، أن يصبح نتنياهو الأكثر اعتدالا في طيف اليمين الآخذ في الاشتداد في إسرائيل. نال اليمين الإسرائيلي الذي يؤمن بإدارة الصراع وإيجاد الحقائق على الأرض دفعة قوية، ليس فقط من الجمهور الذي يصطف خلفه، ويعيد انتخابه كل مرة، ولا من الأحزاب التي كانت تتأرجح في مركز الحلبة السياسية، وباتت تقترب من اليمين في خطابها وبرامجها وشعاراتها، إلى درجةٍ أعلن فيها رئيس بلدية تل أبيب، زعيم حزب «الإسرائيليين الجدد»، روني خولدائي، والذي يعد آخر أمل لعودة بعض الروح لأحزاب الوسط، أن الوضع الذي يمكن الحديث فيه عن حل الدولتين قد انتهى، كما يظهر هذا من الدول العربية التي هرعت إلى التطبيع مع دولة الاحتلال، ونفضت يدها من القضية الفلسطينية التي غاب ذكرها تماما في اتفاقيات هذه الدول مع نتنياهو.

يتراوح الحل الإسرائيلي الوحيد المطروح على جدول الأعمال بين الضم، كما يراه اليمين، والتوافق مع إدارة بايدن على استراتيجية قائمة على مبدأ الانفصال السياسي والجغرافي والديمغرافي عن الفلسطينيين، وهي كلماتٌ منمقةٌ تشير، بشكل مبطّن، إلى حلٍّ سقفه حكم ذاتي محدودٌ على السكان، وهي استراتيجية أوصى بها مركز أبحاث الأمن القومي الذي عارض الضم، ويعتبر أحد مراكز التفكير الاستراتيجي المعبّر عن تطلعات اليسار التقليدي وحزب العمل في آخر تقاريره.

من سخريات القدر أن يصبح نتنياهو الأكثر اعتدالاً في طيف اليمين في إسرائيل

لن تكون القضية الفلسطينية في مقدمة اهتمامات بايدن، ولن تجد دعواته إذا ما أطلقت أي استجابة في إسرائيل، وهو ما يفرض على السلطة الفلسطينية، بدل أن ترسل رسائل أقرب إلى الاستجداء لعودة المفاوضات، أن تعيد النظر في سياساتها وخطابها وأولوياتها، وأن تعيد بناء علاقاتها الداخلية مع شعبها وبقية الفصائل على أسس جديدة قائمة على الشراكة والإعداد لمواجهة سياسية وميدانية طويلة النفس، من أجل إعادة فرض مشروعها المحمي شعبيا، والمتوافق عليه داخليا، والمحمول على أسس مؤسساتية متينة ومنتخبة.

إنجاز هذا الانقلاب الذي لا يحتمل التأجيل سيمكّن الفلسطينيين من البدء بالبحث عن حلٍّ لا يقوم على المفاوضات بصيغتها السابقة، وهي صيغةٌ ماتت وشبعت موتا، بل على أسس تستند إلى صيغ مؤتمر دولي، أو حشد دعم عالمي وعربي لمبادراتٍ فورية التنفيذ، أو أية صيغة تنتج عن الحالة الديناميكية التي ستولد إذا ما قطعت القيادة الحالية شعرة معاوية التي تحاول من خلالها أن تمسك الواقع الذي ولّى، وأن تحجب واقعا داخليا، لا زال في طور المخاض، على الرغم من مرور موعد الولادة.

(عضو المجلس الوطني الفلسطيني)

كيف صدمت ثورة يناير الداعين إليها؟

علاء بيومي

بعد مضي عقد على ثورة يناير، يظل كتاب عزمي بشارة «ثورة مصر: الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير»، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) السجل الأهم لأسابيع الثورة المصرية الأولى وتطوراتها، وهو يتميز بأنه يتضمن لقاءات مع حوالي 90 من نشطاء الثورة، ويتميز بملاحظات تحليلية ثاقبة عن تطور الأحداث خلال الأيام والأسابيع الأولى، ودلالات ذلك على مستقبل الثورة نفسها.

يرصد الكتاب أن الدعوة إلى التظاهر في 25 يناير/ كانون الثاني 2011 راودت القائمين على صفحة «كلنا خالد سعيد» على «فيسبوك» في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بالتوافق مع سعي مؤسسي الصفحة إلى إطلاق مشروع لمراقبة انتهاكات الشرطة المصرية. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، قرّر مؤسسو الصفحة مع ناشطين آخرين الدعوة إلى التظاهر يوم عيد الشرطة، وكانت أقصى أمانيهم في ذلك الحين وقف التعذيب وإقالة وزير الداخلية.

ولم يتوقع هؤلاء الشباب أن الثورة التونسية سوف تتطوّر سريعا، وأن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي سوف يهرب إلى السعودية في 14 يناير، وهو ما بثّ روحا جديدة فيهم وفي متابعيهم على وسائل التواصل. ويذكر الكتاب على لسان مؤسس صفحة «كلنا خالد سعيد»، وائل غنيم، أنه قام بتغيير اسم الدعوة من «الاحتفال بعيد الشرطة 25 يناير» إلى «25 يناير: ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة»، وهنا يقول وائل: «لم أستطع أن أقاوم استخدام كلمة ثورة، كل هذا وأنا الذي لا أعتبر نفسي ثائرا، كأن الأمر غاية الغرابة بالنسبة إلي».

والواضح هنا، كما يذكر الكتاب، أن صفحة «كلنا خالد سعيد» كانت أشبه بذراع إعلامية للدعوة إلى التظاهر، وأن من قام بالترتيب للمظاهرات في العاصمة مجموعات شبابية أخرى، وأن القائمين على الصفحة لم يكونوا على دراية بتلك الخطط حتى العشرين من يناير، وحتى اتصل وائل غنيم بأحمد ماهر من حركة 6 إبريل التي لعبت دور المنسق بين الصفحة وبقية المجموعات الشبابية. والواضح أيضا، كما يفيد الكتاب، أن الثورة التونسية بثت في الشباب حماسة، وجعلتهم يشعرون بأن الحشود الكبيرة قادرة على إسقاط الأنظمة، وأن للشباب دورا رئيسيا في ذلك. كما يذكر المؤلف أن الشباب كانوا منفتحين على مختلف التيارات، حيث كان غنيم يتمنّى مشاركة الإخوان المسلمين في المظاهرات التي دعا إليها، لما لهم من وزن وقدرات تنظيمية.

ويعتقد بشارة أن مجموعات شبابية مختلفة شاركت في الإعداد للتظاهر في 25 يناير استجابة للدعوة، وأن تعدّد تلك الجماعات يفسّر انقساماتها وخلافاتها فيما بعد، ولكن يبقى أن حوالي 40 شخصا ينتمون إلى أربع مجموعات شبابية، حركة 6 إبريل، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وحملة دعم محمد البرادعي، وشباب الإخوان المسلمين، هم من دعوا إلى التظاهر في 25 إبريل، ونسقوا في ما بينهم.

وكانت الخطة الرئيسة للتظاهر تقضي بمفاجأة قوات الأمن المصرية، والخروج عما اعتادت عليه القوى السياسية. حيث اعتادت تلك القوى تنظيم وقفات نخبوية أمام نقاباتٍ كالأطباء والصحافيين أو دار القضاء العالي، لتسجيل مواقفها ومطالبة السلطات بإصلاحات منخفضة السقف. والجديد في دعوة 25 يناير كان عدم الاكتفاء بتلك الوقفات، ولكن تنظيم مظاهرة جماهيرية تنطلق في شارع ناهيا في بولاق الدكرور، على أمل أن تتمكّن المظاهرة من حشد حوالي خمسة آلاف متظاهر، وأن تستمر حتى ميدان مصطفى محمود، على أن تنفضّ في الخامسة مساء. ولم تتعد مطالب الشباب، في تلك اللحظة، إلغاء حالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وإعادة انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وهي مطالب ظلت مسيطرةً على عقولهم حتى بعد نجاح المظاهرة غير المتوقع والصادم لهم، وتمكّنها من دخول ميدان التحرير، حيث فوجئ الشباب بهتافات المتظاهرين تطالب بسقوط النظام ورحيل حسني مبارك.

يرصد الكتاب خطة المتظاهرين الشباب الأصلية، وكيف فوجئوا بالأعداد الضخمة التي احتشدت خلفهم أو تفجّرت حولهم، حيث نجحت المظاهرة في حشد حوالي خمسة آلاف متظاهر خلال نصف ساعة فقط، كما نجح حوالي خمسين ألف متظاهر في دخول ميدان التحرير، على الرغم من عمليات الكر والفر مع قوات الأمن المركزي. ويقول الكتاب أيضا إن الأعداد الكبيرة للمتظاهرين فاقت توقعات الشباب وقوات الأمن معا.

وهذا يعني أن المظاهرات جمعت، كما يشير بشارة، بين العفوية والتنظيم، فهناك مجموعات شبابية لعبت دور الداعي والمنظم لتلك المظاهرات، ولكن الاستجابة الجماهيرية غير المتوقعة هي ما جعلت لهذه الدعوة قيمة، وساهمت في نجاحها. ولهذا اتسمت المظاهرات، كما يذكر الكتاب، باللامركزية الهائلة، وهو ما ساهم في نجاحها، وجعل مهمة قضاء قوات الأمن عليها مستحيلة، ولكنه أيضا زرع بذور فشل ثورة يناير نفسها، إذا ظلت، حتى النهاية، ثورة لامركزية بلا قائد، تدار من الميادين، ومن خلال جماعاتٍ كثيرة متصارعة، عصية على التوافق والتنظيم.

يتحدّث الكتاب أيضا عن دور جماعات المعارضة التقليدية، كالأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين، ويقول إن بعضها لعب دورا مكمّلا للنظام، كمعارضة لا تهدف إلى الوصول إلى الحكم، وإنما تلعب دورا حدّده لها النظام بعناية، كأحزاب التجمع والناصري التي رفضت الدعوة إلى التظاهر، وحزب الوفد الذي ظل يبحث عن مخرج للنظام، حتى بعد أن اضطر للمشاركة تحت ضغطٍ من شبابه، ولكن كانت هناك أحزاب وقوى أخرى رافضة للنظام، وفي مقدمتها الإخوان والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والاشتراكيون الثوريون والجمعية الوطنية للتغيير وأحزاب الجبهة الديمقراطية والعمل والغد (جبهة أيمن نور)، وهي الجماعات التي شاركت رموزها في الوقفات الرمزية أو النخبوية يوم 25 يناير.

مجموعات شبابية لعبت دور الداعي والمنظم لتلك المظاهرات، والاستجابة الجماهيرية غير المتوقعة ساهمت في نجاحها

ويشير الكتاب إلى تردّد جماعة الإخوان في المشاركة، سواء في الوقفات النخبوية أو المظاهرات الجماهيرية بسبب خوفها من القمع، ومن تحميل النظام لها المسؤولية عن كل ما يحدث، ولكن الجماعة شاركت تدريجيا تحت ضغط من شبابها، وعدد من قياداتها المتوسطة كمحمد البلتاجي، حيث أعلنت الجماعة أولا رفضها المشاركة في وقفات 25 يناير، على أن تترك لأعضائها كأفراد حرية المشاركة، وتردّدت في دعم المظاهرات التي وصلت إلى ميدان التحرير في اليوم نفسه قبل أن ترسل البلتاجي إلى الميدان لتقييم ما يحدث، كما لم يكن محمد البرادعي في مصر في 25 يناير، وعاد إليها من الخارج صباح 27 يناير ليعلن المشاركة في مظاهرات 28 يناير، والتي أعلن الإخوان المشاركة فيها بكامل طاقتها، على أن يلتزم أعضاؤها بالتظاهر أمام المساجد الكبرى في محافظات الجمهورية، من دون التوجه إلى ميدان التحرير، وهو ما تجاهله شباب الجماعة، كما ذكر الكتاب.

وبهذا تلخص الدعوة إلى مظاهرات 25 يناير، وكيفية تطورها، مزايا وعيوبا كثيرة للثورة نفسها، فقد تميز الشباب بحماستهم وقدرتهم على الحوار مع بعضهم، وبرغبتهم في تحقيق أهداف كبرى كإسقاط النظام، وبرفضهم القوالب الحزبية القديمة، والاكتفاء بتسجيل المواقف السياسية، ولكنهم افتقروا للتنظيم وإدراك أن النظم لا تتغير بتغيير رؤوسها فقط، ولم يدركوا تعقيدات المشهد المصري، ودور مؤسسات الأمن المختلفة، كالجيش، داخله وعلاقته بالنظام، هذا بالإضافة إلى اعتمادهم على الميادين والحشود لغة أساسية للتأثير حتى نجاح الجيش في الانقلاب على الثورة في يوليو/ تموز 2013. أما القوى التقليدية فكانت منقسمةً بين أحزاب هي جزء من النظام، وقوى أخرى ترفض النظام شاركت بتردّد في المظاهرات، خوفا من القمع، وبسقف مطالب منخفض، كما عانت أيضا من الخلافات الداخلية بدرجةٍ لم تختلف كثيرا عن انقسامات الشباب، وربما كانت أكثر حدّة وعمقا تاريخيا.

(كاتب مصري في لندن)

الحفاوة الأردنية بمدير «سي آي إيه»

ياسر أبو هلالة

لم يبقَ غير إقامة بيوت شعر وذبح الإبل والشياه وإطلاق العيارات النارية، ابتهاجاً بترشيح وليام بيرنز مديراً لوكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه)، فمن عاشر القوم أربعين يوماً صار منهم، وهو عاشر الأردنيين وأكل من زادهم أربع سنين، سفيراً للولايات المتحدة، كعادة السفراء الأميركيين، فهو يقوم بدوره في التفاعل مع المجتمع ونخبه، ولا تقتصر علاقاته على المسؤولين ووزارة الخارجية. قلّ أن تجد إعلامياً أو سياسياً أو رجل أعمال لم يلتق به في دعوة عامة في المناسبات الوطنية الأميركية أو في الدعوات الخاصة. وهو لم يكن محصوراً في أسوار السفارة التي تعتبر من أكبر السفارات الأميركية في العالم، بل كان يجول في القرى والبوادي والأرياف. أكثر من ذلك، وبعد أن تقاعد من عمله الرسمي، كان نائبه في مركز أبحاث كارنيجي وزير الخارجية الأردني الأسبق، مروان المعشر، الذي اضطلع، إضافة إلى دوره في عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، بمسؤولية «الأجندة الوطنية»، وهي محاولة من محاولات الإصلاح السياسي الأردني التي تعثرت لأسباب داخلية وخارجية، وانتهى به الحال أقرب إلى المعارضة، أو على الأقل صنّفته الدولة كذلك، وعملت على تقويض مبادرته في تأسيس حزب سياسي ليبرالي، واعتبره الساسة المحافظون امتداداً لمشاريع سياسية خارجية، تهدّد الهوية الوطنية الأردنية. وفي إطار الحفاوة ببيرنز، أعيد إحياء مواقفه الرافضة صفقة القرن، وتصريحاته المساندة للأردن، باعتباره بلداً حليفاً تاريخياً موثوقاً للولايات المتحدة، يستحق الدعم السياسي في مواجهة نتنياهو، تماماً كالدعم الاقتصادي.

للفرحة الأردنية ما يبرّرها، بعد السنوات العجاف لترامب الذي لم ير في المنطقة غير مصالح إسرائيل ومن سار في ركابها، ولم تكن عمّان من محطاته، ولا حتى محطة مفضّلة لصهره كوشنر، فالبلد فقير يأخذ ولا يعطي، وفق حسابات مطوّر عقاري صهيوني. لم يكن الخطاب الرسمي الأردني عن القضية الفلسطينية يعني له شيئاً، لا حل الدولتين ولا ضم أراضٍ فلسطينية، فضلاً عن اللاجئين والقدس.. كان الأردن بين نارين في تلك السنوات العجاف، ناري نتنياهو وحلفائه العرب الجدد، المتحمّسين للرؤية الصهيونية أكثر من كوشنر. حافظ الأردن، في السنوات العجاف، على علاقاته مع إدارة ترامب، وكذلك مع حلفائها في المنطقة، وخصوصاً الإمارات، وظل متمسّكاً بموقفه التقليدي من القضية الفلسطينية، ولم يتخلّ عن أبو مازن لصالح رجل الإمارات وكوشنر، محمد دحلان.

تصطدم الفرحة الأردنية بواقعٍ لا يمكن تغييره، فالإدارات الأميركية ليست في وارد فرض حلول على نتنياهو، أو من هم على يمينه. لكنهم في المقابل لن يفرضوا على الأردن صفقة القرن التي صارت جزءاً من إرث ترامب السيئ، أو الدول العربية المتحالفة مع نتنياهو، كما عبّر عن ذلك اتفاق الإمارات وما تلاه. ولم تعد عملية السلام أولوية أميركية، وذلك لغياب الشريك الإسرائيلي في المدى المنظور. أولوية الإدارة الأميركية في المنطقة هي إيران، وبيرنز هو من كلفه أوباما بالمفاوضات السرّية مع إيران التي مهدت الطريق إلى الاتفاق النووي. مهمة بيرنز السابقة واللاحقة ستجد اعتراضاً من أبرز حلفاء أميركا، إسرائيل من جهة والسعودية والإمارات من جهة ثانية. وهنا سيحتاج بايدن إلى مهارته الدبلوماسية في تهدئة الحلفاء.

في النهاية، لدى الإدارة الأميركية و«سي آي إيه» ما يشغلهما غير المنطقة، تواجه وكالة المخابرات الأميركية تحدّياً غير مسبوق في موضوع التدخل الروسي في الانتخابات، ومن نقاط قوة بيرنز عمله سفيراً في موسكو. وقد تكشف من هذا الملف رأس جبل الجليد، فبحسب كتاب مدير المخابرات الأميركية رينان الذي استقال في بداية عهد ترامب، الشبهات حول عمالة الأخير للروس جدّية.

حرب الشعبوية على الديمقراطية

محمد أحمد بنّيس

لم تكن واقعة اقتحام الرئيس ترامب مبنى الكونغرس الأميركي، ليلة الخميس 7 يناير/ كانون الثاني الجاري، مجرد حلقةٍ في مسلسل التقاطب الحزبي والسياسي الذي أفرزته الرئاسيات الأميركية أخيرا، بقدر ما مثلّت طورا دراماتيكيا في الأزمة التي تشهدها الديمقراطية الليبرالية على مختلف الأصعدة.

كشفت هذه الواقعة العجز المتنامي لدى هذه الديمقراطية عن إدارة حزمة تناقضاتٍ تخترقها، وفي مقدمتها التناقض بين المرتكزات التي تنهض عليها، سيما فيما يرتبط بالحقوق والحريات، والمشاركة السياسية التي تفترض إدماج مختلف أطياف المجتمع من دون إقصاء. وهو ما يعني ضرورة تحقّق قدر كبير من الاندماج الاجتماعي الذي يساعد على حل معضلات التنمية، بإشراك المقصيين في دورتها الاقتصادية والاجتماعية. هذا التناقض يشتبك بتناقض آخر بين هيمنة اقتصاد السوق والجيل الثاني من حقوق الإنسان ممثلا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها تحيل إلى مبدأ المساواة، وتفتح المجال أمام الأفراد لاندماج حقيقي في المجتمع، من خلال المساواة في الفرص وتوزيع الثروة والدخل، فالحرية السياسية، على أهميتها، لا تفرز امتداداتها داخل المجتمع من دون تحقق الاندماج الاجتماعي الذي لا يعني غير العدالة التوزيعية وعدم شعور الأفراد، بصرف النظر عن انتماءاتهم، بالإقصاء الاقتصادي والثقافي.

شكلت الشعبوية، بمختلف تنويعاتها، محاولةً للإجابة عن هذه التناقضات، عبر استيعابها طيفا واسعا من اليمين المحافظ والمتطرّف، واليسار المتطرّف، والفاشيين والقوميين ومناهضي العولمة. وهو الأمر الذي بات يربك حسابات المؤسسات السياسية التقليدية. وليس هناك إرباك أكثر دلالةً من مشهد اقتحام أنصار ترامب مبنى الكونغرس، أحد رموز الديمقراطية الأميركية، في مسعى إلى تعطيل المصادقة على فوز جو بايدن بمنصب الرئاسة. وبقدر ما يدلّ هذا المشهد على الأزمة العميقة التي تواجهها هذه الديمقراطية في مواجهة اليمين الشعبوي الأميركي الصاعد، يسائل، أيضا، بشكل لا يخلو من مفارقة، جانبا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي كانت دائما حريصةً على تقديم نفسها زعيمة العالم الحر، التي لا تتوانى في الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

تؤكد واقعة اقتحام مبنى الكونغرس، بما خلفته من شرخ سياسي ومجتمعي، أن الشعبوية تخوض حربا ضروسا ضد الديمقراطية، مستثمرةً تناقضات الأخيرة، وعجزها عن التكيف مع ما يستجد داخل المجتمعات الغربية من تحولاتٍ متسارعة. وقد لا يكون من المبالغة القول إن الأمر يتعلق بمرحلةٍ جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار في المشهد السياسي الأميركي، سيما في ظل ما يُتوقع أن تخلفه الجائحة من ارتجاجات مختلفة على المدى البعيد.

استغل ترامب الانقسامات العرقية والثقافية في الولايات المتحدة بغرض بناء قاعدة عريضة لخطابه اليميني والشوفيني، موظفا أنماط تعبئةٍ مغايرةٍ مكّنته من التحول، في نظر مؤيديه، إلى مخلص جديد، قادر على تجديد السياسة الأميركية التي احتكرتها الطبقة السياسية التقليدية، سواء المنتمية إلى الحزب الجمهوري أو الديمقراطي.

لم تكتفِ الترامبية بكشف مكامن الضعف في الديمقراطية الأميركية، بل أسهمت، كذلك، في تحيين أسئلة الديمقراطية، خصوصا في ما له صلة بالتعدّدية التي يبدو أن المجتمعات الغربية، بوجه عام، باتت تجد صعوبةً بالغةً في استيعابها، في ظل تنامي مشاعر العنصرية والكراهية ضد الأجانب والمهاجرين والأقليات. وهي المشاعر التي ستسهم الجائحة في تغذيتها أكثر، على اعتبار أن تداعياتها الثقافية لن تكون أقلّ وقعا من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

هامش بمناسبة قمة العُلا

محمود الوهب

بداية لا بد من الترحيب بالقمة الخليجية التي انتظمت الأسبوع الماضي في العلا في السعودية، وما أنجزته على غير صعيد، فهو فاتحة خير إذا ما أخذ طريقه نحو التطبيق العملي، سوف يكون علاً حقيقياً تتطلع نحوه الشعوب العربية كافة، وتغادر دول الخليج غيمة السواد التي أتت من الحصار الذي فرض على دولة قطر، وانعكس سلباً على كل العرب، بما لدول الخليج العربي مجتمعة من دور بارز في محيطها العربي، في وقت يعيش فيه العرب ضعفا وتردّيا وصل إلى مداه في العام 2020. فما حصل لجهة التطبيع مع إسرائيل مع كل ما قامت وتقوم به من تجاوز على الحقوق الفلسطينية، بدعم من إدارة الرئيس الأميركي، ترامب، يتجرأ على كل الأعراف الدبلوماسية والقوانين الدولية، إذ سعى إلى تصفية القضية الفلسطينية تحت ما سميت «صفقة القرن»، ترافق مع أوضاع مأساوية تعيشها كل من سورية والعراق وليبيا ولبنان واليمن، وبتدخل إقليمي ودولي، يزيد في تعميق المآسي ولا يحله.. وتكلل ذلك كله بحملة التطبيع الجماعي الذي أتى بحسب نتنياهو نفسه «تطبيع القوة».. يقابل ذلك طبعاً ضعف العرب وتردّي حالهم.

لا أحد يعتقد أن زمناً مرَّ على البلاد العربية في عصرها الحديث، أي بعد نيلها استقلالها دونما خلافات حادّة، لا تقوم على أسباب جوهرية تخصُّ الوطن أو الأمة، وخصوصاً حين تراها تعقد الأحلاف توسيعاً لرقعة الصراع الذي يسخّر له كل ما يملكه أقطابه من مال وجيوش وخبرات بشر. والغاية دائماً نفعية، تلبي رغبة هذا الحاكم أو ذاك، تمكيناً له فحسب. إذ لا يكون لذلك الفعل أية علاقة باستراتيجية وطنية أو قومية، اللهم إلا إذا عددنا الدولة بما ومن فيها ملكاً للحاكم ومن يلوذ به من أعوان يمكّنون له، ويحصّنون نظامه بأساليب القمع كلها، وبغضّ النظر عن شكل الحكم وبنيته، فهو بحسب ما يناسب الحال، إذ يمكن أن يكون باسم الأسرة أو القبيلة أو الطائفة أو الانقلاب الذي قام به الضابط الفلاني وسماه ثورة سجّلها باسمه أو باسم الحزب الذي يملكه. ودائماً بقوة الجيش، وما يتفرّع عنه من أجهزة أمنية تأخذ نصف ميزانية الدولة أو أكثر، ولا يجرّون على شعوبهم سوى الهزائم والخيبات. وإذ تقتضي الضرورة، أحياناً، يكون الاستقواء بالأجنبي تسعيراً لحمّى الصراع فيما بين «الإخوة الأعداء»، فيصل الحال إلى حدّ الاقتتال، وسيلان الدم، وخراب البناء متعدّد الوظائف، وتهجير السكان بغية القضاء على الخصم المفتعل، أو المتوهم وسحقه كلياً .. ودائماً يجد من يمتلك عناصر القوة نفسه الأجدى في السيادة والقيادة، وما على الآخر إلا أن يكون تابعاً. يحدث ذلك في بلادنا منذ قرن تقريباً، أي منذ أن وعدنا الساسة العرب، ومفكرو الأمة الاستراتيجيون بالحرية، والوحدة العربية، أو ما يدور في فضائهما، ما يوحد القوى، ويتطلع إلى الدولة القومية الواحدة. وعلى ذلك الأساس، أعطى الشريف حسين، رحمه الله، تحالفه مع الإنكليز في الحرب العالمية الأولى اسم «الثورة العربية الكبرى»، لكن العرب لم يروا منها غير دخول الإنكليز والفرنسيين إلى بلادهم تحت بند الانتداب، ثم تأكيد تمزيق تلك البلاد. ولم يغيِّر من الأمر شيئاً أن كل دولة من تلك الدول التي طاولها التقسيم نالت استقلالها الذي جاء نتيجة نضال شعوبها وتغيُّر موازين القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وحيازة كبار المنتصرين مناطق نفوذ جديدة أخذتها من القوى التقليدية النافذة، وظلت الدول قائمة، بحسب ما فصلتها إنكلترا وفرنسا..

وأكثر ما ينطبق هذا الأمر على بلاد المشرق العربي، أو ما يعرف تاريخياً ببلاد الشام أو سورية الكبرى، ولا يختلف حال بلدان المغرب العربي عن مشرقها.. والغريب أنْ طغى على بلاد العرب، في ذلك الوقت، صخب الشعارات الوحدوية، وشكلت عدة هيئاتٍ في هذا الاتجاه، في مقدمتها جامعة الدول العربية في 22 مارس/ آذار 1945 وعلق العرب عليها آمالاً واسعة! وكان العرب قد استعانوا بالإنكليز لمساعدتهم على الوحدة، ففي 24 فبراير/ شباط 1943 صرّح وزير خارجية بريطانيا، أنتوني إيدن، في مجلس العموم البريطاني، بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين «العطف» إلى كل حركة بين العرب «ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية». («عين العطف» هذه حضرت هنا، كما في وعد بلفور) لكن جامعة الدول العربية لم تستطع فعل شيء ذي بال، وظل تأثيرها في كل معارك العرب محدوداً، يلامس قشور الأحداث لا جوهرها، بدءاً من حرب 1948 وانتهاء بما يجري اليوم لدول عربية عديدة من تدمير وتفتيت.

وجواباً عن سؤال ماذا لو اتحد العرب، ودونما

> لا أحد يعتقد أن زمناً مرَّ على البلاد العربية في عصرها الحديث، أي بعد نيلها استقلالها دونما خلافات حادّة، لا تقوم على أسباب جوهرية تخصُّ الوطن أو الأمة، وخصوصاً حين تراها تعقد الأحلاف

دخول في الأحلام البعيدة، يمكن القول ماذا لو بنت هذه الدول، شرقها وغربها، علاقات قوية فيما بينها، والتزمت بها جدّياً، وليبق الملك ملكاً والأمير أميراً والرئيس رئيساً، كما الحال في الاتحاد الأوروبي مثلاً، إذ لا جامع بين دوله غير أمرين، الجغرافيا الطبيعية والاقتصاد المتحكم به جماعياً. ولا أظننا في حاجة لتكرار تعداد الروابط الكثيرة التي تجمع بين البلاد العربية، فقد ابتذلت لكثرة ما تردّدت فغدت مجال تندر وسخرية.. وهذا ما شجع إسرائيل على أن تتجاوز على الشعب الفلسطيني، كما أشير، ثم نجاحها نسبياً بالتطبيع الذي أتى من الجانب العربي بالحقيقة غير المعلنة، التماساً للقوة لدى إسرائيل في مواجهة إيران التي تطاولت في عداوتها أيضاً، وربما أخذت تهدّد المملكة السعودية ذاتها.. ذلك كله واضح، ولكن هل يكون الرد بالتمكين لإسرائيل أكثر فأكثر، وتقوية الصراعات العربية بالبحث عن مصادر القوة خارج النطاق العربي. بل ممن انتهكوا حياض العرب ومقدساتهم. وهل تكمن حقيقة ضعف العرب وتطاول الآخر عليهم، كائناً من كان، في غير هذه الفرقة وتبديد الثروات والقدرات البشرية الهائلة ونمط التفكير الذي يدور حول الذات الفردية وتقديسها في عصر تجاوز هذه البنى المجتمعية منذ قرون؟

وإذا كانت الأقدار قد حرمت العرب من أن يكونوا متقدّمين في هذا المضمار، فهي لم تحرمهم من الفكر ووعي السبل، والأساليب التي تمكّنهم من أخذ مكان لهم في هذا العالم بقليل من أنا الحاكم وفرديته القاتلة. ولعلَّ هبّات الربيع العربي قد أشارت، على نحو أو آخر، إلى هذا الجانب، تحت ضغط قمع الأنظمة، وهزائمها، وتخلّف بلدانها منذ أخذت تستقل سياسياً، ولتستوي دولاً بأشكال متعدّدة ممالك وجمهوريات وإمارات.. ولعلَّ بعضها كان، في تلك المرحلة، أفضل، أعني قبل أن تُصاب بلوثة الانقلابات العسكرية، واستمرار الروح القبلية، ما جعلها تفتقر إلى أن تكون نموذجاً مناسباً يُحتذى.. والنموذج لا يكون في حجم الثروة، ولا في عدد السكان أو في الموقع الجغرافي أو التاريخي، بل هو في نظام يلامس روح العصر ويقوم على أسس من حرية الفرد وديمقراطية الدولة التي تعمل مؤسساتها بتناسق تام يؤدي إلى تنمية مزدهرة على الدوام.

(كاتب سوري)

دروس من قضية جوليان أسانج

مالك ونوس

إخراجاً لها من ظلام التعتيم الإعلامي الأميركي والبريطاني، وعلى عكس المتوقع، ووقفاً لحالة الجمود التي صبغت قضية الصحافي الأسترالي جوليان أسانج، مؤسس موقع ويكيليكس الذي نشر وثائق أميركية سرّية، أصدرت محكمة بريطانية، قبل أيام، أمراً يوقف ترحيله إلى الولايات المتحدة، بسبب «تأثير ذلك على صحته النفسية ومخافة إقدامه على الانتحار»، كما أفادت القاضية. وبينما تبرّر الولايات المتحدة طلبها ترحيله إلى أراضيها لسجنه بسبب إفشائه أسراراً تتعلق بحربها على أفغانستان والعراق، قال مسؤولو الموقع إنهم لم يفعلوا شيئاً سوى كشف انتهاكات الأميركيين حقوق الإنسان في هذين البلدين. لذلك تقدِّم قضيته، ومن ثم الحكم فيها، درساً ذا حدّين، الأول تلقنه واشنطن لمعارضي حروبها، والآخر يلقنه المعارضون لواشنطن وحلفائها.

في سنة 2010، وعلى عكس ما أرادت الولايات المتحدة، انتشرت التقارير والوثائق التي نشرتها «ويكيليكس» وأظهرت حجم الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأميركية خلال حربها على أفغانستان والعراق خلال غزوهما واحتلالهما، واستهدافها المدنيين في عمليات حربية كثيرة، وخارج العمليات العسكرية، فقد أكدت مئات آلاف الوثائق التي نشرها الموقع جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأميركية بحق المدنيين والمعتقلين في سجونها في العراق وأفغانستان. وقدمت أدلةً على حدوث جرائم اغتصاب وتعذيب ممنهج للمعتقلين، علاوة على تسجيلها مئات حوادث القتل في صفوف المدنيين العزّل في الشوارع أو الآمنين في منازلهم. ولا يزال مقطع الفيديو الذي نشره الموقع، ويُظهر استهداف حوامة أميركية مدنيين وصحافيين من «رويترز» في سياراتهم، سنة 2007، ثم ملاحقتهم بالرصاص بعد خروجهم منها، ما أدى إلى قتل 18 مدنياً، في ذاكرة أبناء الشعب العراقي وغيره من الشعوب، كونه يُفنِّد الأجندة التي ساقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال حربهم على هاتين الدولتين، ويُظهر كذب أجهزة الدعاية التابعة لهم التي تتبجّح بإنجازات «حربهم على الإرهاب».

عادة ما تقف الدول الغربية موقف المدافع عن إعلامها عند نشره أسرار بعض الدول، أو الفضائح التي تطاول سياسييها، من فساد وغيره، أو حتى عند تسريب الصفقات الفاسدة، أو تسريب أساليب التعذيب التي تتبعها بعض الأنظمة بحق أبناء شعبها، وتصف الأمر بأنه دفاعٌ عن حرية التعبير. لكن هذا الأمر لم ينطبق على موقع ويكيليكس وصحافييه، ومنهم أسانج، الذين يُصنَّف عملهم ضمن بند الصحافة الاستقصائية، حين نشروا الوثائق والتقارير التي تتعلق بالحرب على العراق وأفغانستان، وكذلك تلك التي تتحدّث عن التعذيب في سجن غوانتانامو الأميركي، الذي يعد ساحة للتعذيب الممنهج لمئات المعتقلين المحرومين من محاكماتٍ عادلة. هذا المعتقل الذي نشرت «ويكيليكس» مئات الوثائق والتقارير السرية التي تُظهر ضلوع الحكومة الأميركية في انتهاك اتفاقية جنيف لمعاملة المدنيين، واتفاقية مناهضة التعذيب، في تعاملها مع نزلائه.

الآن، ومع القرار الذي أصدره القضاء البريطاني القاضي بوقف ترحيل أسانج إلى الولايات المتحدة، حيث ينتظره حكم بالسجن قد يصل إلى 175 سنة بتهمة إفشاء أسرار وتسريبات أدّت إلى إلحاق ضرر بأناسٍ وشكلت تهديداً لحياة آخرين، بحسب القانون الأميركي، إلا أن القرار لم يقضِ بالإفراج عن أسانج. فبعد يومين من قرار وقف الترحيل، أصدر القضاء البريطاني، في 6 يناير/ كانون الثاني الجاري، حكماً يرفض بموجبه طلب الإفراج عن الرجل. وإن كان لهذا الأمر من

> الشرطة البريطانية احتجزته في سجن بيلمارش، سيئ السمعة، والذي يتفشّى فيه كورونا ويعد نسخة من غوانتانامو

معنى، فهو أن القضاء البريطاني يعدُّ عمل أسانج تجسّساً، ولا يعدّه ركناً أساسياً من أركان الصحافة الاستقصائية التي مهمتها البحث والكشف، ما يعني أن حرية التعبير التي يكفلها القانون البريطاني باتت موضع تهديد في حال أرادت الصحافة الولوج عميقاً في قضايا تدلّ على تورّط الحكومات في انتهاكاتٍ تمسّ مواطنيها أو مواطني الدول الأخرى، وهذا درسٌ تريد هذه الحكومات تلقينه لهذه الصحافة ورجالاتها ومعارضي حروبها. على الرغم من أن القضاء البريطاني لم يوجِّه تهمةً محدّدةً لأسانج، بعد اعتقاله من داخل مبنى سفارة الأكوادور، سنة 2019، بعد سبع سنواتٍ من لجوئه إليها ومكوثه فيها، إلا أن الشرطة البريطانية احتجزته في سجن بيلمارش، سيئ السمعة، في لندن، والذي يتفشّى فيه فيروس كورونا هذه الأيام، ويعد النسخة البريطانية من معتقل غوانتانامو. وإذ قالت القاضية البريطانية، فانيسا باريتسر، بعد إصدارها الحكم الذي يقضي برفض ترحيله إلى الولايات المتحدة إن مردّ ذلك إمكانية إقدامه على الانتحار في سجون أميركا في ظروف السجن الانفرادي، المتوقع إيداعه فيه، فإنها استندت إلى ما قالت عن معاناته من الاكتئاب واليأس والخوف من المستقبل. وهي بذلك تدين، ليس القضاء الأميركي الذي لن يحميه من ظروف السجن السيئة إذا ما رُحِّل فحسب، بل تدين أيضاً القضاء البريطاني الذي لم يوفر له مكان احتجاز لائق، بل أودعه واحداً من أسوأ السجون في العالم الذي سبب له تلك المشكلات النفسية.

(كاتب سوري في روما)

في جدوى عقوبات أميركية على قيادات الحشد الشعبي

فارس الخطاب

فرضت الإدارة الأميركية عقوباتٍ على قادة مليشيات منضوية تحت راية الحشد الشعبي العراقي، فطاولت قادة بارزين في هذه المليشيات، بدءاً من العام 2018، وصولاً إلى العام الحالي 2021؛ وفرضت وزارة الخزانة الأميركية في بيانٍ لها يوم الثامن من يناير/كانون الثاني الجاري عقوبات على رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية، ومستشار الأمن القومي السابق، فالح الفياض، لكونه عضواً في خلية الأزمة التي تألفت بشكل أساسي من قيادات مليشيات الحشد الشعبي، من أجل قمع المتظاهرين السلميين العراقيين في عام 2019، بدعم من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. وقالت الوزارة «تواصل العناصر الموالية لإيران في قوات الحشد الشعبي شن حملة اغتيالات ضد النشطاء السياسيين في العراق، والذين ينادون بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنسان وتعيين حكومة نظيفة». أما الهدف الأساسي من العقوبات، وجديدها ضد الفياض، بحسب وزير الخزانة الأميركية، ستيفن منوشين «أن فالح الفياض والمتحالفين مع إيران شنوا حملةً عنيفةً ضد الديمقراطية العراقية، والمجتمع المدني، من خلال الإشراف والإدارة على عمليات قتل المتظاهرين العراقيين السلميين». فيما قال مايك بومبيو «إن الفياض كان رئيس المجلس العسكري للحشد الشعبي، عندما أطلقت قواته الذخيرة الحية على المتظاهرين، ما أدّى إلى مقتل مدنيين عراقيين، وكان أيضاً عضواً في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وهو مدعوم من خلية الأزمة التي ضمت قادة المليشيات المدرجين سابقاً على العقوبات، مثل قيس الخزعلي وحسين فلاح اللامي». وأضاف: «تواصل المليشيات العسكرية المتحالفة مع إيران شن حملة قاتلة ضد النشطاء السياسيين في العراق، الذين يدعون إلى انتخابات حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الشفاف والمسؤول، وذلك بعد أن أنشأ كثير من هذه العناصر أسماء غطائية وتنظيمية وهمية لإخفاء مسؤوليتهم عن الهجمات المستمرة ضد الدولة العراقية».

قد ينظر العراقيون إلى العقوبات الأميركية بشيء من الاستخفاف، وكذلك فعل الذين طاولتهم هذه العقوبات التي صدرت تطبيقا للأمر رقم 13818، تنفيذاً لـ «قانون ماغنيتسكي العالمي لحقوق الإنسان والمساءلة»، القاضي بمعاقبة المنتهكين لحقوق الإنسان حول العالم، وناشري الفساد، لكن هذه العقوبات قد تعني الكثير بالنسبة للشخصيات العراقية المتحرّكة دعماً للأوضاع الاقتصادية الإيرانية، بسبب العقوبات الأميركية بحقها، خصوصا عندما تكون ذات مسؤولية حكومية أو عسكرية رفيعة، ومنها الفياض الذي هو بدرجة وزير في الحكومة العراقية.

ردود الأفعال جاءت بالجو العام نفسه داخل العراق، والمتمثل في اتجاهين: تيار شديد الولاء والتأييد للسياسات الإيرانية في العراق وفي المنطقة، وآخر يعتبر إيران أس المشكلات في العراق، وسبب تراجعه على الصُعد كافة؛ فمستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، رأى أن العقوبات بحق رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، خطأ يتعيّن تصحيحه. ورأت القوى الأخرى الرافضة للوجود الإيراني في بلادهم أن هذه العقوبات غير رادعة لأذرع إيران في العراق، وأن الشعب العراقي يريد أن يرى إجراءاتٍ جدّيةً ملموسة ضد من قتل أبناءه وسرق أمواله، إجراءات تفضي إلى احتجاز هؤلاء، والقبض عليهم، كقتلة وزعماء مافيات فساد.

قد يحسب بعضهم أن إصدار هذه العقوبات تجاه الفياض جاء متسرعا ربما، قياساً بجملة من قرارات ترامب في الأسابيع الأخيرة من حكمه، إلا أن واقع الحال يقول إن وزارة الخزانة الأميركية والوكالات الإنسانية

> هدف العقوبات إشعار السياسيين العراقيين وقادة قوات الأمن بأن هناك تكلفة لدعم انتهاكات حقوق الإنسان

والحقوقية الدولية عملت فترة طويلة لجمع الأدلة والتحقق منها حول دور الرجل في انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والتواطؤ مع المنظمات الإرهابية المدرجة على القائمة السوداء، مثل كتائب حزب الله، عصائب أهل الحق، مليشيا النجباء، سرايا طليعة الخراساني، كتائب سيد الشهداء، وسواها، في قتل المتظاهرين السلميين، وأن الهدف الأساسي من العقوبات ليس لتغيير سلوكه، بل لإشعار السياسيين العراقيين وقادة قوات الأمن أن هناك تكلفة لدعم انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد الشبيه بالمافيا على أعلى مستويات الدولة، وأن المحتجين الشجعان في العراق يستحقون الحماية، كما ترسل رسائل دقيقة إلى الشعب العراقي مفادها بأن الولايات المتحدة تراقب عن كثب، وتقف إلى جانبه ضد المليشيات الموالية لإيران التي تحاول تقويض ديمقراطيته.

قد يكون همّ العراقيين كبيراً؛ حيث فقدان الأمن وتراجع الدخل وارتفاع معدلات الفقر، واستمرار مسلسل الاغتيالات، والتغييب القسري، وتدهور خطير في التعليم ومناهجه، وفقدان الأمل في المستقبل، والفساد، لكن صدور عقوبات دولية نتيجة تقارير موثقة لمنظمات حقوقية نزيهة، كمنظمتي العفو الدولية والشفافية العالمية والمركز الدولي للعدالة في جنيف، ممثلة في قرارات أميركية أو أوروبية، يعني توجيه أنظار العالم إلى معاناة هذا الشعب وحجم حاجته لتفهم دولي لمخاطر نفاد صبره ومآلات أية تداعيات أمنية فيه قد تهدّد أمن المنطقة والعالم، كما تهدّد أمن العراق ووحدته، وبما يجعل العالم كله يراقب ويشارك في إنجاح الانتخابات العراقية المقبلة في يونيو/حزيران المقبل.

(كاتب عراقي في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads